الحدث

حرب التدخل الخارجي

الاستفتاء على الدستور
نعم ولا ومقاطعة

دعت السلطات السورية إلى استفتاء على مشروع دستور جديد، وإذا كان خيار البعض هو المقاطعة، فإن فئات أخرى قررت النزول إلى مراكز التصويت وإعطاء رأيها، سواء أكان الجواب بالقبول أو بالرفض، ولكل مبرراته

دمشق ـ طارق عبد الحي
تمام عبد الله

مع بداية يوم غد تفتح مراكز الاستفتاء التي حددتها وزارة الداخلية السورية أبوابها للمواطنين للإدلاء برأيهم في الدستور الجديد. في شوارع دمشق وحلب واللاذقية، نشط عشرات المتطوعين لتوزيع نسخ من الدستور على المارة بهدف الاطلاع عليه، فيما غاب تماماً أي نقاش للمشروع في حمص وحماة وإدلب ودرعا وعدد من مناطق ريف دمشق، حيث لا تزال العمليات الأمنية مستمرة.

وسائل الإعلام السورية، أعلنت حال الاستنفار، وتنشط بنشر بعض المواد من المشروع وتستضيف أعضاءً من لجنة صياغة الدستور. ووضعت لافتات ولوحات إعلانية في جميع أنحاء العاصمة. وقال وزير الإعلام السوري، عدنان محمود، «إنها المرة الأولى التي تكتفي فيها الرسائل بدعوة المواطنين إلى التوجه إلى صناديق الاقتراع من دون حثهم على التصويت لمصلحة الدستور».

ومن أبرز مواد الدستور الجديد إعلان «التعددية السياسية» لتحل مكان المادة الثامنة التي تشدد على دور حزب البعث «القائد في الدولة والمجتمع». ولا يشير الدستور الجديد إلى الاشتراكية، لكنه يقضي في المادة الستين منه بأن «يكون نصف النواب من العمال والفلاحين». من جهة أخرى، يحتفظ رئيس الدولة بصلاحيات واسعة بما أنه يختار رئيس الحكومة والوزراء ويمكنه في بعض الحالات رفض قوانين. وتنص المادة 88 على أن الرئيس لا يمكن أن ينتخب لأكثر من ولايتين، كل منها من سبع سنوات. لكن المادة 155 توضح أن هذه المواد لا تنطبق على الرئيس الحالي إلا اعتباراً من الانتخابات الرئاسية المقبلة التي يفترض أن تجرى في 2014، ما يسمح لبشار الأسد نظرياً بالبقاء في السلطة 16 سنة أخرى.

ويثير إبقاء المادة الثالثة التي تنص على أن دين رئيس الدولة هو الإسلام وأن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع، جدلاً، وخصوصاً من الأحزاب العلمانية والأقليات الدينية القريبة عموماً من السلطة. لماذا هذا الاعتراض على المادة الثالثة؟ الجواب في الباب الثاني «الحقوق والحريات وسيادة القانون»، الفصل الأول في المادة الثالثة والثلاثين التي تنص على أن المواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات يتمتع بها كل مواطن ويمارسها وفق القانون. والمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. كذلك تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

> قرر البعض التصويت بنعم لمصلحة الدستور رغم النقاط السلبية

> يتوقع معارضون أن لا يذهب أغلب أبناء سوريا للتصويت

بعض المعارضين للدستور يرفضون التركيز فقط على المادة الثالثة، فهناك الكثير من المواد الأخرى التي يجب إعادة النظر فيها؛ فالمادة الـ60 على سبيل المثال تنص على أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين، وهذا ما يراه الكثيرون مخالفاً لمبدأ المساواة بين المواطنين، وإن كان يجب أن يكون نصف المجتمع من العمال والفلاحين فلماذا لا يكون نصف أعضاء المجلس هم من النساء ما دمن يمثّلن نصف المجتمع.

ومن الممكن القول إن الاستفتاء على الدستور أعاد خلط الصفوف في الشارع السوري المنقسم أصلاً، لتتباين الآراء بين مؤيد بالمطلق للدستور وآخر متحفظ عليه، لكنه حسم أمره بالتصويت بنعم «لضرورات المرحلة»، بحسب قوله، وآخرون حسموا قرارهم هم أيضاً بالتصويت بلا، فيما ذهب المعارضون لمقاطعة التصويت، وحجتهم أن لا معنى للنقاش به في ظل القمع الأمني المشتد.

هكذا يتوقع المعارض البارز حسين العودات أن لا يذهب أغلب أبناء سوريا للتصويت على الدستور، ومن سيدلون بآرائهم هم قلة قليلة سيصورهم الإعلام

نشط عشرات المتطوعين لتوزيع نسخ من الدستور على المارة في دمشق (خالد الحريري – رويترز)

أنان إلى الواجهة من البوابة السورية: ترحيب روسي وصيني

كوفي أنان يستخدم التواضع الظاهري «استراتيجية» لإقناع محادثيه «بتقديم تنازلات ما كانوا سيقدمونها في إطار خلافي أعمق». يعود الرجل إلى الواجهة من بوابة الأزمة السورية بتكليف عربي أممي وبترحيب صيني وروسي

دعا الأمين العام السابق للأمم المتحدة ومبعوث المنظمة الدولية وجامعة الدول العربية الجديد في سوريا كوفي أنان، أمس، كل الأطراف إلى التعاون لإنهاء العنف والتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية.

وفي أول تصريح له عقب تعيينه في مهمته الجديدة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، قال أنان، في بيان أصدره مقر الأمم المتحدة الأوروبي في جنيف: «يشرفني قبول دور المبعوث الخاص المشترك في الأزمة السورية، وتشرفني الثقة التي أوليت إياها». وأضاف: «أتطلع إلى التعاون الكامل من كل الأطراف المعنية لدعم هذا الجهد المشترك والحازم من الأمم المتحدة والجامعة العربية للمساعدة على وضع حد للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والعمل على التوصل لحل سلمي للأزمة السورية».

وكان بان كي مون والعربي قد أعلنا، في بيان مشترك، أن أنان بصفته مبعوثاً خاصاً للهيئتين «سيقوم بمساع حميدة بهدف وقف كل أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتشجيع حل سلمي للأزمة السورية». وقال بان والعربي إن الدبلوماسي الغاني سيعمل الآن بموجب القرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي وقرارات الجامعة العربية بشأن سوريا.

وأضاف أن كوفي أنان «سيجري مشاورات واسعة داخل سوريا وخارجها مع كل المحاورين المعنيين، بما يؤدي إلى إنهاء العنف والأزمة الإنسانية» في البلاد. كذلك سيسهم في «تسهيل حل سلمي وكامل (للأزمة) يقوده السوريون أنفسهم ويستجيب للتطلعات الديموقراطية للشعب من طريق حوار سياسي واسع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية في مجملها». وأكد الطرفان أنهما «شاكران لأنان لقبوله هذه المهمة الضرورية في وقت حساس للشعب السوري».

وأوضح البيان المشترك أنه «سيُختار مساعد للموفد الخاص من المنطقة العربية».

وكشف دبلوماسيون دوليون أنه طرحت أسماء عدة لتولي المهمة، بينها رئيس الوزراء الجزائري السابق مولود همروش ووزير خارجية الكويت السابق محمد صباح السالم الصباح. وأضافوا أن بان كان يفضل مبعوثاً عربياً من بلد مثل الجزائر، لكن الحكومات العربية لم ترغب في اختيار موفد من المنطقة بسبب الانقسامات بشأن سوريا.

ولاقت الخطوة المشتركة بين الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية استحسان روسيا والصين وتركيا. وأملت روسيا، في بيان لوزارة الخارجية، «أن يساعد عمل هذا الرجل الذي يحظى بالاحترام على حل المشاكل السياسية والإنسانية الملحّة في سوريا». وأضاف البيان أن «الجانب الروسي سيكون مستعداً للتعاون الوثيق معه في بحثه عن سبل مقبولة من الجميع لإيجاد حلول في هذه المهمات». وأكدت ضرورة أن يعمل أنان مع طرفي النزاع وأن يبحث عن حل سلمي من خلال الحوار بين الحكومة السورية والمعارضة.

بدورها، رحبت الصين أمس، بتعيين أنان في مهمته الجديدة. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية هونغ لي إن بلاده تأمل أن يسمح عمله بحل سياسي للمسألة السورية وتسوية سلمية ومناسبة للأزمة السورية. كذلك، رحبت تركيا بالخطوة. وأفادت وزارة الخارجية التركية في بيان، بأنه بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 16 شباط الماضي، سيجري أنان، في إطار مهمة